محال لأنه لو افتقر إلى محل لما انتفى عنه الغنى لاستحالة اجتماع النقيضين
ولا كن نفي الغنى محال لثبوته له تعالى نقلا وعقلا فالنفي إذا دليل عدم وجو
بالبقاء له تعالى هو المطلوب واستغناؤه جل وعز عن كل ما سواه يو
جب له المخالفة للحوادث إذ لو ماثل شيئا منها لكان حادثا
مثلها لوجوب استواء المثلين فيما يجب وما يستحيل وما يجوز لكن
حدوثه محال لأنه لو كان حادثا لافتقر إلى محدث لافتقاره فتقار ومحدث
ضرورة لكونه حادثا ولا كون افتقاره تعالى محال لأنه لو افتقر إلى المحدث
انتفى عنه الغنى لاستحالة اجتماع النقيضين لكن نفي الغنى عنه تعالى محال
لثبوته له تعالى نقلا وعقلا فالنفي إذا دليل عدم وجوب المخالفة له تعالى لجميع
الحوادث وهو المطلوب واستغناؤه جل وعز عن كل ما سواه يوجب له تعالى
القيام بالنفس إذ لو احتاج إلى محل أو المخصص لما انتفى عنه الغنى لاستحالة
اجتماع النقيضين لكن نفي الغنى عنه تعالى محال لثبوته له تعالى نقلا وعقلا
فإذا الغني دليل عدم وجوب القيام بالنفس وهو المطلوب ولا يقال القيام
بالنفس هو الاستغناء عن الشيء فكيف يكون الشيء يوجب نفسه لأنا
نقول القيام بالنفس أعم لصدقه على الاستغناء عن المحل والمخصص
هنا هو الغالب من أهله فهم وعليه اقتصر المصنف في هذه العقيدة وهو
إذا أخص من الاستغناء عن كل ما سواه فلا دلالة للأعم على الأخص واستغنا
ؤه جل وعز عن كل ما سواه يوجب له تعالى التنزه أي التقدس والتباعد
عن النقائص جمع نقيصة وهي الخسة الذاتية والصفاتية كما في القاموس
من أنه لو لم يكن منزها عن النقائص لاتصف بالنقائص ولو اتصف بالنقائص لا
حتاج إلى من يرفع عنه النقائص ويحصل له الكمال لكن احتياجه تعالى
محال لأنه لو احتاج لانتفى عنه الغنى لاستحالة اجتماع النقيضين
لكن نفي الغنى عنه تعالى محال لثبوته له نقلا وعقلا فالنفي إذا دليل عدم
وجوب التنزه عن النقائص والوصف بالكمال وهو المطلوب ويدخل في ذلك
أي في وجوب التنزه عن النقائص بدليل الإشارة راجعة إلى لا للاستغناء وجوب
السمع له تعالى ووجوب البصر ووجوب الكلام يعني يدخل وجوب
تنزهه تعالى عن النقائص وجوب هذه الصفات الثلاث له تعالى لتفرقها
عن ثبوتها سمعا من الدليل النقلي والعقلي من أنه تعالى لو كان أضداد
ها لكان ناقصا والله منزه عن النقائص بإجماع العقلاء ويدخل

في ذلك

59

في ذلك ثلاثة معنوية وهي كونه تعالى سميعا بصيرا متكلما والله أعلم ثم بين
رحمه الله وجه استلزام استغنائه لما ذكره من الصفات بقوله إذ لو لم تجب
له هذه الصفات المتقدم ذكرها وهي الوجود وما عطف عليه إلى قوله و
التنزه عن النقائص لكان محتاجا يعني أنه لو لم تجب له تعالى هذه الصفات
لم يكن مستغنيا عن كل ما سواه لثبوت الاحتياج لو انتفت واحدة منها عن
من الصفات ثم نوع الحاجة بأنها تارة تكون إلى المحدث وتارة تكون إلى المحل
وتارة تكون إلى دافع النقائص فقال إلى المحدث وهو أي نفي عدم وجوب
الوجود والقدم والبقاء والمخالفة واحد جزئي القيام بالنفس وهو الاستغناء
عن المخصص يعني أنه لو لم تجب له تعالى هذه الأربع وأحد جزئي تفسير معنى
القيام بالنفس الذي هو الاستغناء عن المخصص لكان محتاجا إلى المحدث
لأنه لا يحتاج إلى المحدث إلا من لم يتصف بهذه الصفات والاحتياج
تعالى إلى المخصص محال لثبوت الغنى له نقلا وعقلا أو للتنويع يعني أو من
أنواع تلك الحاجة الاحتياج إلى المحل وهو أي نفي عدم وجوب الجزء الآخر
من معنى القيام بالنفس هو الاستغناء عن المحل يعني أنه لو لم يكن قائما بنفسه
لكان محتاجا إلى المحل ولكن احتياجه إلى المحل محال ونفي القيام بالنفس عنه
محال لوجوب أن يكون قائما بنفسه وهو المطلوب أو للتنويع أيضا يعني أو
من أنواع تلك الحاجة أيضا الاحتياج إلى من يدفع عنه النقائص وهو أي نفي
لا عدم وجوب القيام بالنفس التنزه عن النقائص يعني أنه لو لم يكن منزها
عن النقائص لكان محتاجا إلى من يدفع عنه النقائص ونفي التنزه عنه محال
لوجوب أن يكون منزها وأو في كلام المصنف رضي الله عنه ليست للتخيير وإنما هي
للتنويع بحسب الصفات المذكورة بعضها من اللف والنشر المرتب فلله أبو
علي بوانسة وأخرج إلى استغنائه جل وعز عن كل ما سواه واحد و
عشرون عقيدة من الواجبات وانتقى منها من المستحيلات فمن الصفات
الواجبات إحدى عشر من صفات الذات وهي الوجود والقدم والبقاء والمخا
لفة للحوادث والقيام بالنفس الذي هو الاستغناء عن المخصص والسمع
والبصر والكلام وكونه سميعا بصيرا متكلما فهذه الإحدى عشر من
صفات الذات وتضم لها الجزء الثاني من معنى القيام بالنفس الذي
هو الاستغناء عن المحل فتصير اثنى عشر من صفات الذات ومن صفات الصفا
ت تسع وأربعون فيجب للوجود خمس صفات وهي القدم والبقاء والمخالفة

غنانيد
بـ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1